

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩
المشار إليه النص التالي :مادة ١٤٩ - في حالة نقل أحد الضباط إلى وظيفة مدنية ينقل إلى
الدرجة أو الوظيفة المدنية التي يدخل فيها راتبه من تاريخ نقله إلى هذه
الوظيفة ويقصد بالراتب، الرواتب والتعويضات الواردة بالفقرات (أ، ب)
من المادة ٧٥ (وتكون أقدميته من تاريخ حصوله على رتبته العسكرية).
ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية نقل الضباط إلى الدرجة أو الوظيفة
المدنية المعادلة للرتبة التالية لرتبته العسكرية متى حل دوره في الترقية إليها
وكان مستوفيا لشروط الترقية .وإذا تقاضى الضباط المنقول في الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات
مدنية ثابتة تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه من رواتب بالوظيفة العسكرية
مما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٧٥ - أدى إليه الفرق بصفة
شخصية حتى يتم استنفاذه من صلاوات الترقية ، بما يستجد صرفه من
تعويضات مدنية ثابتة .ويعتبر الضباط منقولاً بالدرجة المدنية التالية للدرجة المعادلة لرتبته
العسكرية متى كان أحد أقرانه في المؤهل وتاريخ التخرج بجهة الوظيفة
المنقول إليها ، فدرج إلى هذه الرتبة العسكرية وتحسب أقدميته فيها من
تاريخ ترقية هذا القرين إليها .وفي مجال المقارنة يعتبر بكالوريوس الكليات أو المااهد العسكرية العالية
معادلاً للمؤهل الجامعي أو العالى .إذا كانت الدرجة أو الوظيفة المدنية المنقول إليها تعادل أكثر
من رتبة عسكرية حددت أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أدنى الرتب
العسكرية المعادلة لها .مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون،
ويعمل به اعتباراً من ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ م

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٢٣ مايو سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩
المشار إليه النص التالي :

"مادة ٧٥ : رواتب الضباط وتشمل :

(أ) الرواتب الأصلية هي :

(١) الراتب الأصلي المقرر لرتبته بما في ذلك العلاوات
الدورية طبقاً لما هو وارد بالجدول المرفق لهذا القانون .(٢) راتب الطيران الوارد بالجدول المشار إليه للضباط
الطيارين وللضباط الملاحين .(ب) التعويضات الثابتة وتشمل البدلات والعلاوات التي يقتطع
منها احتياطي المعاش وفقاً لقانون التقاعد والتأمين للقوات
المسلحة .ويضم راتب الطيران والتعويضات الثابتة التي يقتطع منها
احتياطي المعاش إلى الراتب الأصلي عند حساب التعويضات
التي تقرر بواقع نسبة من الراتب وذلك طبقاً لما هو مستحق
للضباط في الفترة التي تصرف عنها تلك التعويضات .(ج) التعويضات الإضافية وتشمل البدلات والعلاوات الإضافية
التي لا يستقطع منها احتياطي المعاش .ويكون تعديل الرواتب الأصلية والبدلات والتعويضات
الثابتة الإضافية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض
وزير الدفاع .مادة ٢ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٨٢ من القانون المشار إليه
لقاننها كالتالي :"ويعد راتب الطيران راتباً أصلياً وفقاً لما ورد في حكم المادة ٧٥
في هذا القانون وتسرى عليه كافة أحكام الرواتب الأصلية" .مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون،
ويعمل به اعتباراً من ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ م

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٢٣ مايو سنة ١٩٧٩)

أنور السادات